

إصلاح الألفاظ المعرّبة

أ.د. سعدون أحمد علي الرّبّي م.م. مازن حسن صكب العبودي

Reforming of Borrowed Words

Prof. Dr. Sadoon Ahmed Ali Al-Riba'i

Asst. Lecturer Mazin Hasan Sigeb Al-Uboodi

Hmazin1111@gmail.comallawialking@yahoo.com

Abstract

Borrowed words into Arabic have not gained a lot of linguistic studies which are concerned with the phonetic changes that happen to them before getting into Arabic. Most of these studies have dealt with the borrowed words in their final forms without referring to the changes that have happened to them.

المقدّمة

لم ينل المعرّب حظاً وافراً من الدراسات اللغوية التي تُعنى بالتغييرات الصوتية التي خضعت لها ألفاظه قبل ولوجها ميدان العربية الرحب؛ إذ إنّ جلّ هذه الدراسات قد تناول دخول الألفاظ المعرّبة في ميدان اللغة العربية بصورها النهائية من غير الإشارة إلى التغييرات التي طرأت على أنسجتها.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ العربية لم ترتضِ بجمعٍ غفيرٍ من هذه الألفاظ المعرّبة بهياتها التي كانت عليها في لغاتها الأمّ، قبل انتقالها للعربية؛ لتعارض هذه الألفاظ مع قوانينها، لذا دأب المتكلمون بالعربية إلى إحداث تغييرات صوتية أو صرفية مناسبة على هيئات الألفاظ المعرّبة؛ إصلاحاً لها؛ لتركب قوانين العربية، وتتنزّل منزلة ألفاظها، ولتستحيل ألفاظاً مقبولة سائغة على ألسنة الناطقين بها، ومن ثمّ جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على هذه التغييرات التي طرأت على نسيج اللفظ المعرّب قبل ولوجه العربية، وقد اتخذت هذه الإصلاحات أو التغييرات صوراً عدّة يمكن إجمالها فيما يأتي:

أولاً: إصلاح الألفاظ المعرّبة بإبدال صوت:

1. بَرْدَه ← بَرْدَج:

(بَرْدَج) هو أحد الألفاظ الفارسية المعرّبة، ومعناه (السّيبي)، وأصله في الفارسية (بَرْدَه)⁽¹⁾، وقد استعمله العرب في كلامهم بعد تعريبه على وفق صورته الجديدة، من ذلك قول العجاج⁽²⁾:

كالحبشيّ التّفّ أو تسبّجا كما رأيتُ في الملاء البرّدجا

فالعربيّة لم تقبل لفظة (بَرْدَه) هذه في صورتها الأعجميّة، بل أثر المتكلمون بها أن يُصلحوا هذه اللفظة بما أجروا عليها من تغيير لتركب قوانين العربيّة وضوابطها، فكان أن غيروا في نسيجها بإبدال صوت (الجيم) من (الهاء). وتجدر الإشارة إلى أنّ صوت الهاء هذا صوتٌ مألوف في أبنية اللغة الفارسية، وقد جرت العادة لدى المتكلمين بهذه اللغة أن يلحقوا بأواخر القليل من أبنيتهم هذه الهاء التي أطلقوا عليها اسم (الهاء الرسمية)؛ للدلالة على أنّ ما قبلها متحرك لا ساكن، ولذا هي تكتب ولا تلفظ⁽³⁾، وهذا ملمح من ملامح إصلاح اللفظ وهي بهذا شبيهة بـ(هاء السكت) في العربيّة وظيفيّة، ما يجعلنا نقرر بأنّ إصلاح اللفظ لا يقتصر على العربيّة فحسب، بل يشمل غيرها من اللغات.

على أنّ هذه الهاء - عندهم - لا قيمة لها تذكر في الوصل؛ إذ تكون عرضةً للحذف أو الإبدال، فيبدل منها صوت الهمزة أو الياء في جميع أحوالها، فلمّا كان هذا الآخر لا نظير له في كلام العرب وقع اختيارهم عليه؛ ليكون موضع التغيير، فأبدلوا به صوت الجيم، قال سيبويه: ((ويبدلون مكان آخر الحرف الذي لا يثبت في كلامهم، إذا وصلوا (الجيم)،

(1) ينظر: التهذيب 250/11، والصاحح 299/1، والمعرّب 95.

(2) ينظر: التهذيب 250/11، والصاحح 300/1، والمعرّب 95.

(3) ينظر: التقريب لأصول التعريب 12.

وذلك نحو: (كُوسَه)، و(مُوزَه)؛ لأنَّ هذه الحروف تُبدل وتُحذف في كلام الفرس (همزة) مرّة، و(ياء) مرّة أخرى، فلمّا كان هذا الآخر لا يشبه أواخر كلامهم صار بمنزلة حرفٍ ليس من حروفهم⁽¹⁾.

وقد علّل سيبويه إبدال (الجيم) بـ(الهاء) - على الرّغم من ابتعادهما مخرجاً وصفةً - بقوله: ((وأبدلوا (الجيم)؛ لأنَّ (الجيم) قريبة من (الياء)، وهي من حروف البدل، و(الهاء) قد تشبه (الياء)؛ ولأنَّ (الياء) - أيضاً - قد تقع آخره⁽²⁾)).

وقول سيبويه هذا يمكن أن نخلص منه إلى أمرين:

الأول: أن الجيم قريبة من الياء، وهي تبدل منها.

الثاني: الهاء تشبه الياء، من حيث التغيير الذي يعتريها، ووقوعها آخرًا.

ومن مجموع هذين الأمرين يمكن لنا معرفة السبب الذي أبدلت فيه الجيم من الهاء؛ إذ إنّ العلاقة بين الجيم والهاء علاقة بعيدة، فلا يجمعهما أدنى تقاربٍ في مخرج أو صفة، فالجيم صوتٌ مجهورٌ شديد، يخرج من بين وسط اللسان وبين وسط الحنك الأعلى، والهاء صوتٌ مهموس رخو حنجري يخرج من أقصى الحلق⁽³⁾، إلّا أنّ ما سوّغ الإبدال بينهما هو شبه الهاء في الكلام الفارسي بصوت الياء في الكلام العربي في أنّهما يقعان آخرًا، ويكونان عرضةً للتغيير أو الإبدال كلّ في لغته، ولما اطّرد إبدال الجيم من الياء في العربية بنحو لا يكاد يُبدل بها غيرها، نحو قوله⁽⁴⁾:

عَمِي عُونِفٌ وأبو عَلِجٌ

بِالْعَشَجِ

اللَّحْمِ

المُطْعَمَانِ

يريد: (أبو علي)، و(بالعشي)، بل إنّهما يتعاقبان؛ فالعرب تبدل (الياء) من (الجيم)، فتقول في (شَجْرَة) (شَيْرَة)⁽⁵⁾، فلمّا اطّرد ذلك أبدلت الجيم من الهاء لما بينها وبين الياء من مقاربةٍ ووجهٍ شبه؛ إذ تساوى حالهما فيما يجري عليهما في الكلام، من تغييرٍ أو إبدال، ووقوعهما آخرًا، وبذا صلح لفظ (بَرْدَج) بما طرأ عليه من تغييرٍ وغداً منزلاً على وفق قوانين العربية؛ لأنّه على زنة (فَعْل) نحو: (جَعْفَر، وَثَغْلَب)، وهذا الشبه - حقيقةً - لا يخلو من غرابة؛ إذ اعتادت العربية أن توقع الإبدال بين صوتين قرب ما بينهما مخرجاً أو صفةً، لكننا هنا لم نر ذلك، وربما يُفسّر هذا بأنّه لأجل مخالفة اللفظ الأعجمي؛ لذا حاولت العربية أن تجد ما يسوّغ هذا الإبدال وإن كان من جهةٍ بَعُدت عمّا اعتادت عليه العربية - وهذا ليس بغريب فيها -، فمن ذلك تقربها بين صوت النون وصوتي الواو والياء المبني على أساس المشابهة بين غنة النون والمدّ واللين الذي في الواو والياء ما أسهم إلى حدٍّ ما في إيقاع الإدغام بينها⁽⁶⁾.

2. دِنَار ← دِينَار :

(دينار): لفظٌ فارسيٌّ معرّب، أصله (دِنَار) ⁽⁷⁾ على زنة (فِعَال) بتضعيف عينه⁽⁸⁾، ولعلّ ما يؤيّد أصله هذا ظهور مضاعفيه في الجمع والتصغير، فيقال فيه: (دِنَانِير)، و(دِنَانِير) ⁽⁹⁾.

وقد أصلحت العربية نسيجه بما يتلاءم وأبنيتها، فأبدل صوت الياء من إحدى نونيه، ليصير (دِينَار)؛ ((خوف التباس الاسم بالمصدر، فإنَّ (فَعَالاً) مصدر (فَعَل) ك(كذّاب)، فإذا جاء اسمٌ على وزنه أبدلوا (الياء) الضّعْف الأول))⁽¹⁰⁾.

(1) الكتاب 305/4.

(2) المصدر نفسه.

(3) ينظر: الكتاب 4/ 433-434، والمدخل إلى علم أصوات العربية 192.

(4) ينظر: سر صناعة الإعراب 187/1.

(5) ينظر: المصدر نفسه 389/2.

(6) ينظر: الرعاية 265، والتحديد في الإقتان والتجويد 113.

(7) ينظر: جمهرة اللغة 640/2، والمعرّب 187.

(8) ينظر: معجم ديوان الأدب 338/1.

(9) ينظر: المقتضب 62/1، واللباب في علل البناء والإعراب 317/2.

(10) إيجاز التعريف في علم التصريف 148، وينظر: ديوان الأدب 338/1، 339.

على أن العلماء ذكروا لهذا الإبدال سبباً آخر يكمن في ثقل التضعيف، ففروا منه بإبدال أحد الصوتين المضعفين ياءً⁽¹⁾، ويبدو أن ما سوغ ذلك ((أنَّ النون تشبه (الواو) في غنتها، وتنقل بالتشديد، فيزداد ثقلها، فإذا انكسر ما قبلها حوّلت إلى الياء))⁽²⁾.

فلما استقرّ لفظه في العربية بصورته هذه (دينار)، وألفته العرب أخذت تستعمله باطراد حتى إنهم لم يعرفوا له اسماً غيره⁽³⁾، بل أضحى - ربّما - معروفاً أكثر من غيره، كيف لا وهو مسمّى عملتهم التي يتعاملون بها؟، فضلاً عن أنّهم كانوا يسمّون به أبناءهم.

فذكروه في أحاديثهم وأشعارهم، حتى إنهم قالوا: (أهلك الناس الدينار والدرهم)⁽⁴⁾، ولذا ذكره الله تعالى في محكم كتابه قائلاً: ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَدِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ فَإِنَّمَا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: 75]، ولا غرابة في ذلك، فالله سبحانه وتعالى خاطب الناس بما يعرفون⁽⁵⁾، ومما ورد في الشعر بيت الكتاب⁽⁶⁾:

هَلْ أَنْتَ بَاعْتُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدٌ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِحْرَاقِ

وقول بشار بن برد⁽⁷⁾:

أَنْفَقَ الْمَالَ وَلَا تَشْقَ بِهِ خَيْرٌ دِينَارِيكَ دِينَارٌ نَفَقَ

وبذا صار لفظ (دينار) بمنزلة الألفاظ العربية الأصيلة من حيث الشبوح والاطراد في الاستعمال، ومن ثمّ يمكننا القول: إنّ الألفاظ المعربة التي دخلت اللغة العربية، وألفها الناس واعتادت على نطقها ألسنتهم، ما ذُكر منها في القرآن الكريم يُعدُّ الأكثر اطمئناناً من جهة أنها أُشربت قواعد اللغة العربية وقوانينها واستقرت في أذهان الناس بصورتها الجديدة، حتى إنهم لم يعودوا يتذكرون لها أصلاً غير ما ألفوه وسمعوه، وتحدثت به ألسنتهم، يؤيد هذا أنهم أخذوا يشتقون منها الأفعال والأوصاف، فقالوا: (رجلٌ مُدَنِّرٌ)، أي: (كثير الدنانير)، و(برذونٌ مُدَنِّرٌ)، أي:

(أشهب مستدير النقش ببياضٍ أسود)⁽⁸⁾.

ونظير لفظه (دينار) من المعرب مما عالجته العربية بإبدال أحد ضعفيه صوت الياء وتعاملت معه بنفس الطريقة من الإصلاح ألفاظ: (ديباج، وقيراط، وديوان)، فأصلها جميعاً: (دباج، وقراط، ودوان)؛ لأنك تقول في جمعها وتصغيرها: (دبابيج ودببيج)، و(قراريط، وقُرَيْرِيط)، و(داوين، ودُويُون)⁽⁹⁾.

3. برند ← فِرْنْد، بَرِنْد:

لفظ (فِرْنْد) بكسر الفاء والراء من الألفاظ الفارسية المعربة، ويراد به (جوهَر السيف وماؤه وطرائقه، أو وشبهه)، ومن معانيه: (الحريز، الثوب، وحبُّ الرِّمَان)⁽¹⁰⁾، وأصله في الفارسية أن يُنطق أوله صوتاً بين الباء والفاء⁽¹¹⁾، ويمكن أن يرمز

(1) ينظر: المقتضب 246/1، واللباب في علل البناء والإعراب 317/2.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب 317/2.

(3) ينظر: جمهرة اللغة 640/2، والمعرب 187.

(4) ينظر: سر صناعة الإعراب 29/1.

(5) ينظر: جمهرة اللغة 640/2، والمعرب 187.

(6) ينظر: الكتاب 171/1.

(7) ينظر: ديوانه 116/4.

(8) ينظر: المعرب 187.

(9) ينظر: المقتضب 246/1، والخصائص 645.

(10) ينظر: الكتاب 306/4، والقاموس المحيط 466/1، والمعرب 291، ولسان العرب 334/3، وتاج العروس 493/8.

(11) ينظر: الكتاب 306/4، وفي التعريب والمعرب 21، 24، والتقريب لأصوات التعريب 7.

له بالرمز (پ)، فيقال: (پرند)، على غرار (پور)، و(پيروزي) (1)، وهذا الصوت هو نفسه صوت (P) الشائع في اللغة الانجليزية، وفي لغات أوربية أخرى (2).

ولم ترتض العربية اللفظ بهيأته هذه، لما فيها من عجمة، تمثلت بوجود هذا الصوت الذي لا نظير له في العربية، فتُجَنَّب إدخاله فيها (3)، لذا عمد المتكلمون بها - وهو شأنٌ لهم - إلى إحداث تغييرٍ في بنائه، ليصلح ويغدو منسجماً مع قوانينها، وقد تمثل هذا الإصلاح بإبدال صوت (الپاء) في أوله صوتاً قريباً منه، وهو صوت (الفاء)، فقيل: (فِرند)، وربما أبدل به صوت (الباء) فقيل: (پرند) (4).

وما إن استقرَّ هذا اللفظ بصورته هذه حتى استعملته العرب في كلامها، من ذلك ما ورد بمعنى (الحرير)، فيما أنشده ثعلب (5):

يُحَلِّهِ الياقوتَ والفِرندا مع المَلابِ وعَبيراً صَردا

وقول جرير (6):

بِيضُ تَرَبَّيها النَعِيمُ وخَالطت عَيْشاً كَحَاشِيَةِ الفِرندِ غَريراً

ومما جاء بمعنى (السيف) قول جرير أيضاً (7):

وَقَدَّ قَطَعَ الحَدِيدَ فَلَا ثَمَارُوا فِرندُ لَا يُفَلُّ وَلَا يَذُوبُ

ومما جاء مختصاً بصفةٍ من صفات السيف قول المفضل (8):

فَصِرْتُ كَالسَّيْفِ لَا فِرندُ لَهُ وَقَدَّ عَلَاهُ الخَبَاطُ والعَكْرُ

على أن العربية ارتضت دخول هذا اللفظ بصورته الجديدة هذه بعد أن نالها الإصلاح والتنقيف في أحد أصواتها من غير أن تتغير شيئاً في بنائها؛ إذ لم يؤثر في أبنية العرب من الرباعي على زنته (9)، فكان إصلاح اللفظ المعرب صوتياً خالصاً. أمّا السبب في إبدال (الپاء) الفارسية (فاء) أو (باء)؛ فيعود لقرب هذين الصوتين منها مخرجاً إذ إنهما أصوات شفوية (10)، قال ابن دريد: ((فإذا اضطرَّوا إليها حولوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف من مخرجها، فمن تلك الحروف الحرف الذي بين (الباء والفاء)، مثل (پور) إذا اضطرَّوا إليه قالوا: (فور))) (11).

وفي الشأن نفسه يقول السيرافي: ((والباء التي كالفاء هي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم من العجم وهي على لفظين أحدهما: لفظ الباء أغلب عليه من الفاء، والآخر لفظ الفاء أغلب عليه من الباء)) (12).

فلما كانت (الپاء) أختٌ للباء المخلص في المخرج، وأختٌ للفاء المخلص في صفة الهمس، وقريبة منها مخرجاً جاز إبدالهما منها (13).

(1) ينظر: جمهرة اللغة 41/1-42، ورسالة أسباب حدوث الحروف 92.

(2) ينظر: الأصوات اللغوية 124، ودراسات في فقه اللغة 319.

(3) ينظر: المعرب الصوتي في القرآن الكريم دراسة ومعجم (رسالة ماجستير) للطالب إدريس سليمان مصطفى، جامعة الموصل/ كلية التربية 80.

(4) ينظر: الكتاب 306/4، والمخصص 221/4، والمعرب 55، 114، 291، ودراسات في فقه اللغة 319.

(5) ينظر: المعرب 291.

(6) ينظر: ديوانه 222.

(7) ينظر: ديوانه 37.

(8) ينظر: لسان العرب 600/4.

(9) ينظر: التقريب لأصول التعريب 16.

(10) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها 207/1، ومعجم الصوتيات، للدكتور رشيد العبيدي 106.

(11) جمهرة اللغة 41/1-42.

(12) شرح السيرافي 390/5.

(13) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، للدكتور محمود السعمران 154، 173.

4. مهندس ← مهندس:

(المهندس) واحدٌ من الألفاظ الفارسية المعرّبة، يراد به الشخص الذي يقدر مجاري الثّني، وموضعها حيث يحتفر، وأصله: (مُهَنْدِس)؛ إذ اشتقَّ من (الهندزة) (1).

وقد دأب المتكلمون بالعربية إلى إجراء تغيير في أحد أصواته ليصلح لفظه وليركب قوانين الكلام العربي، وقد تمثّل هذا التغيير بإبدال صوت الزاي سينًا، فقليل فيه: (مهندس)؛ ذلك بأنّه لم يرد في كلام العرب زايٌّ بعده دالٌّ في بناءٍ واحدٍ، قال الخليل: ((صيرت الزاي سينًا؛ لأنّه ليس بعد الدال زايٌّ في شيء من كلام العرب)) (2).

ويبدو أنّ سبب ذلك يعود إلى تقارب مخرجيهما، فهما من بين الثنايا وطرف اللسان (3)، فضلًا عن توافقهما في صفتي الجهر والانفتاح، قال سيبويه: ((ليس شيءٌ أشبه بالزاي من موضعها من الدال، وهي مجهورة مثلها، وليست مطبقة، كما أنّها ليست مطبقة)) (4)، والصوتان إذا تقارب مخرجهما كانا كالمثلين في ثقل النطق بهما (5).

ولأجل إزالة العجمة من هذا اللفظ، وتحقيق الخفة في نطقه أبدل صوت السين من الزاي، وقد حسّن اجتماع الدال والسين؛ لأنّ الدال مجهورة شديدة، والسين مهموسة رخوة، فتخالفتا، وللمحافظة على صفة الصفير التي كانت في الزاي؛ لأنّها أخت السين في هذه الصفة.

وبعد التغيير الذي طرأ على هذا اللفظ، واستقراره بصورته الجديدة أخذت العرب تشتقّ منه تصاريفه من نحو قولهم: (هندسة، وفلان هُنْدُوس هذا الأمر، وهم هنادسة هذا الأمر)، أي: (العلماء به)، ويقال أيضًا: (رجل هُنْدُوس، لمن كان جيد النظر مجرّبًا) (6).

ثانيًا: إصلاح الألفاظ المعرّبة بالحذف:

1. بُوسْتَان ← بُسْتَان:

(بُستان) لفظٌ فارسيٌّ معرّب، يطلق على كلّ أرضٍ محوطةٍ بجدارٍ فيها نخيلٌ متفرقةٌ وأشجار يمكن الزراعة بينها، أو هو الحديقة من النخيل، وقد ذكر العلماء أنّ أصله: (بُوسْتَان) (7)، إلّا أنّ العرب غيرت في صورته هذه؛ وذلك بحذف الواو، قال الزبيدي: ((مقتضى تركيبه من (بُؤ) و(سْتَان)... وسقط الواو عند الاستعمال)) (8).

ويبدو أنّ سقوط الواو جاء لسكونه وسكون السين بعده؛ لأنّه أمرٌ تأباه العربية، فكان حذفها إجراءً للتخلص من هذا المحذور المسبّب للثقل. قال ابن كمال باشا في حديثه عن لفظة (بُستان): ((أصلها (بُوسْتَان) حُذِفَ واوُه تخفيفًا كما حُذِفَ من (هِنْدُوسْتَان)، وقيل: (هِنْدُوسْتَان)) (9). وهذا الذي طرأ على اللفظ الفارسي (بُوسْتَان) - لا شك - من قبيل إصلاح اللفظ، لتزول منه العجمة، ويتنزّل على وفق أبنية العربية، فيسهل لفظه على لسان المتكلمين بها.

ولبيان حقيقة هذا الإصلاح وأسبابه وفقًا لرؤية الدرس الصوتي الحديث يمكن أن نحصره في جانبين:

الأول: صوتي، يتعلّق بطبيعة المقاطع الصوتية التي يتألّف منها اللفظ.

الثاني: صرفي يتعلّق بعدد الأصول التي بني منها اللفظ الفارسي.

أما الجانب الصوتي؛ فيمكن في أنّ لفظة (بُوسْتَان) تتألّف من مقطعين، أحدهما: طويل مفتوح، والآخر: مقطع غريب لم تعهد العربية مثله * يتألّف من خمسة أصوات (صامتاتن طويل وصامت)، وكأنّه مقطع مديد مبدوء بصامتتين منتهٍ بصامت، ويمكن تصوير ذلك في الشكل الآتي:

(1) ينظر: العين 120/4، والصاحح 992/3، والمعرّب 400.

(2) العين 120/4.

(3) ينظر: الكتاب 463-462/4، والأصوات اللغوية 44.

(4) الكتاب 468/4.

(5) ينظر: شرح المفصل 527/5.

(6) ينظر: اللسان 252/6.

(7) ينظر: الكليات 227، وتاج العروس 443/4، ورسالتان في المعرّب 142، وغرائب اللغة العربية 219.

(8) تاج العروس 217.

(9) رسالتان في المعرّب 119.

بُؤسْتَان

/ ب ء س ت ن /

يزاد على هذا أن المقطع الثاني بدأ بصامتتين، وهذه ميزة لم تُؤثر في مقاطع الأصوات العربية⁽¹⁾، ومن ثمَّ لُجئ إلى معالجته صوتياً لتلتئب مقاطعه؛ إذ عمدت العربية إلى تقصير قمة المقطع الأول؛ ليشكّل ما بقي منه مع الصامت الأول من المقطع الثاني مقطعاً طويلاً مغلقاً، وليخلص المقطع الثاني إلى مقطعين: طويل مفتوح، وطويل مغلق في حالة الوصل، هكذا:

/ ب ء س // ت - // ن ء ن /

على أنه يعود مقطعاً مديداً في حالة الوقف، وهي حالة مقبولة في الكلام العربي⁽²⁾.

وبهذا التغيير الصوتي الذي نال اللفظ (بُؤسْتَان) وأفضى به إلى أن يصير (بُسْتَان) يكون قد حصلنا على لفظٍ مقاطعه الصوتية سائغة وفقاً لنظام المقطع الصوتي في العربية على اختلاف أحواله التي يمرُّ بها سواءً أمفرداً كان أم مركباً مع غيره في الكلام؟ وهذا كان سبباً لأن يكون بناؤه موافقاً لأبنية الكلام العربي من حيث عدد أصوله، وهذا ما يتعلّق بالجانب الآخر وهو الجانب الصرفي، فبعد تقصير قمة المقطع الأول لم يعد اسماً مركباً كما كان عليه حاله في الفارسية، بل صار اسماً مفرداً موافقاً في أصوله لأصول أبنية الكلام في العربية، قال الخليل: ((ولم يأت شيءٌ من كلام العرب يزيد على خمسة أحرفٍ إلا أن تلحقها زيادات ليست من أصلها أو يُوصَل حكايةً يُحكى بها))⁽³⁾، وهو بهذا التغيير صار حقاً مؤلفاً من خمسة أحرف.

ومن مجمل ما جرى على هذا اللفظ من تهذيب وتغيير وإصلاح تكون العربية قد كسبت لفظاً جديداً زيد على أبنيتها شرب قوانينها بما نفخت فيه من روحها، وزالت منه العجمة المسببة للثقل، فاستعمله المتكلمون بها وغدا مألوفاً لديهم نطقاً وسمعاً، من ذلك قول عنتره⁽⁴⁾:

أَمْسَيْتُ فِي رُبْعٍ خَصِيْبٍ عِنْدَهُ مُتَنَزِّهًا فِيهِ وَفِي بُسْتَانِهِ

وقول الأعشى⁽⁵⁾:

يَهَبُ الْجِلَّةُ الْجَرَايِرَ كَالْبُسْدِ سِتَانٍ تَحْنُو لِدِرْدِقٍ أَطْفَالِ

على أن ثمة من ذهب إلى أن أصل (بُسْتَان) هو (بُؤ) (سْتَان) بمعنى (محلّ الرائحة)⁽⁶⁾، وعلى وفق هذا يكون الإصلاح واقعاً في جانبين:

الأول: حذف قمة المقطع الأول، والثاني: سلب قمة المقطع الثاني.

2. كَرْدَنْ ← كَرْدُ:

تعدُّ لفظة (الكَرْدُ) من الألفاظ الفارسية المعربة، ومعناه: (العُنُق)، وأصله (الكَرْدَنْ)، قال ابن دريد: ((والكَرْدُ: (العُنُقُ)، وهي (كَرْدَنْ) بالفارسية))⁽⁷⁾، ومن معانيه - أيضاً - : (أصل العُنُق، والسَوَّق، وطرد العدو، والقطْع)⁽⁸⁾.

* جل ما عليه مقاطع العربية ستة هي: 1. المقطع القصير 2. المقطع الطويل مفتوحاً ومغلقاً 3. المديد 4. المزيد 5. المتماد 6. المتزايد، ينظر:

المقطع الصوتي في العربية 94-122.

(1) ينظر: المنهج الصوتي للأبنية العربية 41، والمقطع الصوتي في العربية 139.

(2) ينظر: المقطع الصوتي في العربية 109-110.

(3) العين 348/2.

(4) ينظر: شرح ديوانه 201.

(5) ينظر: ديوانه 9.

(6) ينظر: القاموس المحيط 1/1180.

(7) جمهرة اللغة 1322/3، وينظر: المعرب 327، ورسالتان في المعرب 190.

(8) ينظر: القاموس المحيط 478/1.

وقد أجرت العربية تغييراً على هيأته؛ ليكون ذلك طريقاً إلى دخوله الكلام العربي؛ إذ حذف منه صوت (النون). ومن اللافت للنظر أن بناء (كَرْدَن) رباعيٌّ له ما يناظره في العربية، فهو على زنة (فَعْلَل)، نحو: (جَعْفَر، وَثَعْلَب) (1)، لكنَّ العربية لم ترضَ ببنائه هذا، وإن كان له ما يناظره في العربية، وحاول المتكلمون بها مخالفتَه، فعمدوا إلى حذف أصله الرابع، وربما هذا يعود إلى استشعارهم بعجمته؛ إذ ليس في كلام العرب مادة (كردن)، فأرادوا لهذا اللفظ أن ينتظم مع بناء الثلاثي (كَرْد) لمشابهته له في أصوله، فضلاً عن أن بناء الثلاثي أحسن من بناء الرباعي (2)، فهو ((أكثرها استعمالاً، وأعدلها تركيباً... وذلك لأنَّه حرف يبتدأ به، وحرف يحشى، وحرف يوقف عليه)) (3).

أما حذف النون - فيما يبدو -؛ فلوقوعها طرفاً؛ ولأنَّها من الحروف التي تحذف في العربية في الأسماء والأفعال شأنها شأن أحرف المدِّ، ألا ترى أنَّها تحذف في الإضافة مع الأسماء، فيقال: (حاملو الراية)، وتحذف مع الأفعال، نحو: (لم يحملوا الراية)؟.

3. نشاسته ← نشا:

(النَّشَا) * من الألفاظ الفارسية المعرَّبة (4)، وهو شيءٌ يعمل به الفالوذ (5)، وقيل هو لبّ القمح المنقوع (6)، وأصله: في الفارسية (نشاستج) (7)، وقيل: (نشاسته) (8)، لكنَّ العربية لم ترضَ بصورته هذه، فغيَّرت في بنائه، وذلك بحذف جزئه الثاني، قال الجوهري: (و(النشا) هو (النشاستج)، فارسيٌّ، معرَّبٌ، حُذِفَ شطره تخفيفاً، كما قالوا للمنازل: (منا)) (9). فالعربية - إذًا - أصلحت هذا اللفظ بحذف شطره الثاني سواءً أ(ستج) كان أم (سنه) للتخفيف، فقيل: (نشا)؛ ليتنزَّل على وفق قوانينها، وهو حذف له ما يناظره في العربية؛ إذ شابه صورة الحذف في (منا)، في قول لبيد (10):

دَرَسَ المَنَا بِمَتَالِعِ فَأَبَانَ وَتَقَادَمَتِ بِالْحَبْسِ فَالسُّوبَانَ

فالشاعر أراد: (المنازل)، إلى غير ذلك ممَّا ورد في الكلام العربي (11).

وقد ذكر الشيخ الطاهر الجزائري في حديثه عن هذا اللفظ مسألتيْن (12) جديرتين بالاهتمام:

الأولى: أشار فيها إلى أن ما سوَّغ لهذا الحذف أمران:

أحدهما: أن اللفظ الفارسي كثير الأحرف، بمعنى: أن بناءه لا يوافق أبنية العربية، والآخر: وقوع الحذف في آخره، والحذف في الآخر أخفَّ من وقوعه في أوله أو حشوه.

والثانية: ألمع فيها إلى أنَّ العربية لم تلجأ إلى حذف الألف الساكنة على الرغم من اتباعها بساكن آخر هو (السين) في المقطع الثاني منه، ومشيراً إلى أنَّ الكثير من المعرَّبين قد سوَّغوا مثل هذا الالتقاء بين الساكنين في الأبنية المعرَّبة، حفاظاً على صورتها الأصلية، لوجود ما يناظره في العربية، نحو: (دَابَّةٌ، وَدُوبِيَّةٌ)، والنقل في ذين كالثقل في (نشاستج). في الحقيقة إنَّنا ننفق مع الجزائري في المسألة الأولى من كلامه، ولا ننفق معه في المسألة الثانية، وقبل الحديث عن سبب ذلك أجدُّ من المفيد أن أفق على المقاطع الصوتية التي يتألف منها اللفظ (نشاستج)، فهو يتألف من ثلاثة مقاطع، ويمكن تصويرها في الشكل الآتي:

(1) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية 54.

(2) ينظر: المزهري في علوم اللغة 198/1.

(3) الخصائص 82.

* أكثر العلماء على أنه فارسي معرَّب إلا ابن بري، فيرى أنه عربي يطلق على الأرجوان، ينظر: رأيه في لسان العرب 326/15.

(4) ينظر: المخصص 444/1، ومفاتيح العلوم 191، والمقرَّب 388، والصاحح 2510/6، ورسالتان في المعرَّب 199.

(5) ينظر: المخصص 444/1.

(6) ينظر: رسالتان في المعرَّب 199.

(7) ينظر: المخصص 444/1، والصاحح 2510/6، ومفاتيح العلوم 191/1، ولسان العرب 325/15.

(8) ينظر: المعرَّب 388، ورسالتان في المعرَّب 199، والألفاظ الفارسية المعرَّبة 153.

(9) الصاحح 2510/6.

(10) ينظر: ديوانه 138، والخصائص 98.

(11) للمزيد ينظر: الخصائص 98.

(12) ينظر: التقريب لأصول التعريب 48.

/ ن - / ش - / س ت - ج /

فالأول مقطع قصير، والثاني طويل مفتوح، وهذان المقطعان مألوفان في العربية، أما المقطع الثالث، فغريبٌ عليها؛ إذ ليس من مقاطعها الصوتية ما يبدأ بصامتين⁽¹⁾، ومن ثمّ نقول: إنَّ حذف صوت الألف وهي الحركة الطويلة في المقطع الثاني بسبب التقاء الساكنين لا يحلُّ مشكلاً؛ لأنَّ المشكل في المقطع الثاني لا الأول؛ إذ تبقى المشكلة قائمة، لذا جُنح إلى حذف المقطع الثاني، لمخالفة اللفظ الأعجمي، وطلباً للخفة، وما سهل هذا الحذف وقوعه آخرًا كما قيل، فضلاً عن أنَّ له ما يناظره في العربية، قال سيبويه: ((وسمعتُ من العرب من يقول: (ألا تا، بلى فا)؛ فإنَّما أرادوا: (ألا تفعل) و(بلى فافعل))⁽²⁾، يزداد على هذا ما ذكر آنفاً في (منا)؛ إذ أريد بها (منازل)، ليؤول بناؤه إلى الثلاثي مشابهاً بذلك (عصا، وفتى، وغيرهما)، وهو من أكثر أبنية العربية استعمالاً، واعتدالاً في التركيب⁽³⁾.

أما ما قيل من تسويغ التقاء الساكنين في العربية من نحو: (دابة)، و(دويبة)؛ فهذا أمرٌ لا ينطبق على لفظ (نشاستج)؛ لأنَّ ما أجاز الالتقاء بين الساكنين في (دابة، ودويبة) أن الساكن الثاني مدغم في قاعدة المقطع الذي يليه، وهذه الحالة لا تشابه ما في اللفظ الأعجمي، بل إنَّ حالات اغتقار التقاء الساكنين في العربية لا تنطبق على ما في (نشاستج)، فكان حذف المقطع أسلم لما ذكرنا.

4. فهرست ← فهرس:

(فهرس)، من الألفاظ الفارسية المعرّبة، يراد به الكتاب الذي تجمع فيه الكتب، وهو معرب (فهرست) في الفارسية⁽⁴⁾، ومن العلماء من ذهب إلى أنه معرب عن اليونانية⁽⁵⁾.

وقد غيرت العربية في نسيجه، ليركب قوانينها وأوزانها، فحذف منه صوت التاء، فقيل: (فهرس)؛ وما هذا الحذف إلا من قبيل إصلاح اللفظ، بل ذهبت العربية إلى أبعد من ذلك بعدما استقرّ اللفظ في الكلام العربي حيث اشتقت منه الفعل، فقيل: (فهرس كتابه فهرسة)، وجمع الفهرسة فهارس⁽⁶⁾.

على أن ثمة من العلماء من استعمله بصورته الفارسية، فقيل: (فهرست)، وعليه سمى ابن النديم مصنّفه بـ(الفهرست)، ومن ثمّ اقتفى أثره في تسمية مصنّفاتهم ثلّة من العلماء⁽⁷⁾، وقد استعمله السيوطي في المزهر بصورته هذه في حديثه عن أنواع مؤلفه⁽⁸⁾.

غير أن ما أثر في كلام أكثر العلماء هو استعمالهم للفظ المعرب دون اللفظ الأصلي، بل إنَّ من العلماء من شدّد على هجر اللفظ الأصلي، واستعمال المعرب من غير تعليل، قال علي بن بابي القسطنطيني (ت992هـ): ((الفهرس: مقسم الماء، على وزن (الفعل)، وهو لغة يونانية فعربوه واستعملوه في مجمع الأبواب، والتاء فيه غلط فاحش، وتركه واجب على جميع الناس))⁽⁹⁾.

وهو ما نوّده؛ لأنَّ العربية ليس فيها بناءٌ خماسي الأصول على زنة (فعلل)؛*؛ لذا عمد المتكلمون بالعربية إلى حذف التاء، ليستقيم وزن اللفظ ويفضي إلى البناء الرباعي، فقيل: (فهرس) على زنة (فعلل)، وهو من الأصول المأثورة في العربية، نحو: (زبرج، وخزمل)، وغير ذلك⁽¹⁰⁾، ولعلّ ما ساعد في حذفها وقوعها طرفاً.

(1) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية 41، المقطع الصوتي في العربية 139.

(2) الكتاب 321/3.

(3) ينظر: الخصائص 82.

(4) ينظر: القاموس المحيط 332/2، وتاج العروس 349/16.

(5) ينظر: خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام 43/1.

(6) ينظر: تاج العروس 349/16.

(7) مثل: فهرست ابن خبير، وفهرست ابن عربي، وفهرست الطوسي.

(8) ينظر: المزهر في علوم العربية 14/1.

(9) خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام 43/1.

* أبنية الخماسي أربعة: (فعلل، فعلل، فعلل، فعلل)، وهذا ليس منها، ينظر: المزهر في علوم اللغة 22/2، والمنهج الصوتي للبنية العربية 54.

(10) ينظر: المزهر في علوم اللغة 22/2.

ثالثاً: إصلاح اللفظ بزيادة الصوت:

1. دره ← دَرَهْرَهَة:

(دَرَهْرَهَة) لفظ فارسيّ معرّب، يراد به السكين المُعَوَّجَة، وهو ما يسمّى (المنجل) عند العامة، أصله في الفارسية (دَرَه)، غير أنّ العرب غيَّروا في بناءه؛ إذ زادوا فيه أحرفاً من جنسه، فقيل: (دَرَهْرَهَة)، وقد ورد ذكره في حديث المبعث: ((فجاء الملك بسكين دَرَهْرَهَة))⁽¹⁾.

ما يلاحظ على اللفظ الفارسي المعرّب (دَرَهْرَهَة) أنّ العربيّة زادت على بنائه حرفين هما (عينه ولامه)، ليصير على وزن (فَعْلَعْلَة)، على غرار ما فعلوا مع (عَرَكْرَكَة)، و(بَرَهْرَهَة)، و(رَنُونَة)، فأصلها ثلاثي هو: (عركَ)، و(برهَ)، و(رنوَ)، وبهذه الزيادة صار لفظهما خماسياً، قال الأزهري: ((وقال الليث ركبَّ عركرك، وهو الضَّخَم من أركاب النساء، قال: وأصله ثلاثي، ولفظه خماسي))⁽²⁾، وزاد ابن منظور على ذلك بعد أن ذكر قول الأزهري قائلاً: ((و(العركركَة)، على وزن (فَعْلَعْلَة)، من النساء: الكثيرة اللحم القبيحة الرِّسحاء))⁽³⁾.

وفي (بَرَهْرَهَة) قال الجوهري: ((و(البَرَهْرَهَة): المرأة التي كأنها تُرعدُ رُطوبَةً، وهي (فَعْلَعْلَة)، كُرَّرَ فيه (العين واللام))⁽⁴⁾. وفي (رَنُونَة) يقول الجوهري أيضاً: ((و(كأس رَنُونَة)، أي: دائمة ساكنة، ووزنها (فَعْلَعْلَة))⁽⁵⁾. وبذا يتّضح أنّ ما جرى على لفظ (دَرَهْرَهَة) من تغيير تمثّل بزيادة صوتين مطابقين لعينه ولامه إن هو إلاّ إصلاح للفظه لمخالفة العجمة فيه، وليتنزّل على وفق أوزان العربيّة.

2. قَهْرَمَان ← قَهْرَمَان:

(قَهْرَمَان) من الألفاظ الفارسية المعرّبة التي ذكرها سيبويه⁽⁶⁾، يطلق على ما كان من أمناء الملك وخاصّته، كالخازن والوكيل الحافظ، ومما ورد في أحاديثهم مشاراً إلى هذا المعنى قولهم: (كتب إلى قَهْرَمَانِه)⁽⁷⁾، ومن ذلك - أيضاً - قوله⁽⁸⁾:

مَجْدًا وَعِزًّا قَهْرَمَانًا قَهْقَبًا

أما أصله؛ فهو (قَهْرَمَان)، إذ إنّ العربيّة غيَّرت في صورته بزيادة صوت (الهاء) بجعله ثانياً بعد القاف، وهذا الإجراء لا يخرج عن إصلاح اللفظ، لمخالفة العجمة التي فيه وليتنزّل على أوزانهم. ولا غرابة في زيادة الهاء في بناءه، فهو أمرٌ سائغٌ في العربيّة؛ لأنّ (الهاء) من أحرف الزيادة⁽⁹⁾، فقيل: (قَهْرَمَان) على زنة (فَعْلَان)؛ لتشبيهه بـ(زعفران)*، و(صحصان)*، و(عسقلان)*⁽¹⁰⁾، و(جردبان)*⁽¹¹⁾، وهلمّ جرّاً، وليشبهه في أصوله مادة (قهر).

(1) ينظر: المعرّب 312، ولسان العرب 488/13.

(2) تهذيب اللغة 308/1.

(3) لسان العرب 467/10.

(4) الصحاح 2227/6.

(5) الصحاح 2363/6.

(6) ينظر: الكتاب 304/4.

(7) ينظر: تهذيب اللغة 502/6، ولسان العرب 496/12.

(8) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم 459/4، وتاج العروس 323/33.

(9) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 331/2.

* نوع من النباتات.

* أرض ملساء.

* اسم موضع.

(10) ينظر: جمهرة اللغة 1239/3.

* وهو وصف يطلق على الرجل إذا ستر ما بين يديه من الطعام؛ لئلا يتناوله غيره.

(11) ينظر: معجم ديوان الأدب 80/2.

رابعاً: إصلاح اللفظ الفارسي بتغيير حركته الأصلية:

1. زُور ← زُور:

(زُور) بضمة خالصة على الزاي بمعنى (القوة)، من الألفاظ الفارسية المعربة، أصله في الفارسية (زُور) بضمة مشوبة بالفتحة إلا أن العربية غيرت في نسيجه الأعجمي هذا، وذلك بإبدال الضمة المشوبة بالفتحة ضمة خالصة، فقيل: (زُور)؛ لأنّ العربية ليس فيها ضمة مشوبة بالفتحة⁽¹⁾.

ولعلّ من الأسباب الأخرى التي دعت إلى هذا التغيير مشابهته في أصوله أصول اللفظ العربي (زُور) بضمة خالصة، حتى إنهم عدّوا هذه المشابهة وفاقاً بين اللغتين العربية والفارسية، فأريد بهذا التغيير تقريب اللفظ الفارسي من الأصل العربي والخروج عن العجمة التي فيه، فضلاً عن الإفادة من معناه الجديد في الفارسية لينتظم في سلسلة المعاني المختلفة التي دلّ عليها اللفظ العربي، نحو: (الكذب، والإشراك بالله تعالى، والرئيس، ومجالس الغناء، وصنم بعينه)⁽²⁾، فيكون من قبيل المشترك اللفظي، وبهذا الإصلاح والتنقيف الذي أجري على اللفظ الفارسي تكون العربية قد أفادت معنىً جديداً وأصول شبيهة بالأصول العربية بأقصر الطرق وأسهلها التي تمثلت بتغيير حركة اللفظ الفارسي ليكون ملائماً للذوق الاستعمالي العربية الذي طالما جعل الخفة ضالته.

خامساً: إصلاح اللفظ الفارسي بأكثر من وسيلة:

1. بت ← بُد:

(بُد) من الألفاظ الفارسية المعربة، يراد بها بيتٌ فيه أصنام وتساوير⁽³⁾، وثمة من ذهب إلى أنّها تعني (الصنم)⁽⁴⁾، وهو معرّب (پت) عند أكثر العلماء⁽⁵⁾، و(پت) عند أدّى شير⁽⁶⁾، أي: بصوت بين الباء والفاء، وهو ما أشرنا إليه في موضع سابق، وذكرنا أنه يقابل صوت (p) في العديد من اللغات الأجنبية⁽⁷⁾.

غير أنّهم - وهو شأنهم - لم يرتضوا بولج هذا اللفظ الفارسي رحاب العربية الأوسع بصورته هذه، فغيّروا في بناءه، ليركب قوانينهم وأنظمتهم، فعلى رأي أكثر العلماء يمكن إجمال ما حدث مع هذا اللفظ بما يأتي:

1. أبدل صوت التاء دالاً.

2. جيء بـ(دال) أخرى متحركة.

3. أدغم صوتا الدال أولهما بالثاني، فأصبحا صوتاً واحداً مشدداً.

فأما إبدال التاء دالاً؛ فيبدو لمخالفة الأصل الأعجمي، إذ جعلوا الدال مكان التاء لما بينهما من تقارب، فهما أختان في المخرج؛ إذ يصدران من بين طرف اللسان وأصول الثنايا⁽⁸⁾، وهما يشتركان في صفة الشدّة، ويختلفان في أنّ الدال مجهورة والتاء مهموسة، فلما كان بينهما هذا التقارب أبدلت الدال من التاء، وربما كان الإبدال لسبب آخر يكمن في مناسبة الصوت للمعنى؛ إذ لما كان معنى اللفظ الفارسي (پت) بيتٌ فيه أصنام أو أنّه صنم بعينه، أبدلوا بـ(تائه) (دالاً) إشارةً إلى تردّد عبّاد هذه الأصنام عليها؛ لأنّ الدال صوت مجهور جعلوه لما فيه علاج وحركة، وأمّا التاء؛ فلما لا علاج له⁽⁹⁾، وهذه المعاني الدقيقة غير موجودة في اللغة الفارسية.

(1) ينظر: الكتاب 304/6، وجمهرة اللغة 711/2، والفروق اللغوية 47، وتاج العروس 26/2، وفي التعريب والمعرّب 25، والتقريب لأصول التعريب 4، 40، والألفاظ الفارسية المعربة 82.

(2) ينظر: تاج العروس 461/11-463.

(3) ينظر: العين 13/8، والمحكم والمحيط الأعظم 285/9، ولسان العرب 82/3، ورسالتان في المعرّب 141.

(4) ينظر: المعرّب 212، والألفاظ الفارسية المعربة 17، وغرائب اللغة العربية 218.

(5) ينظر: العين 13/8، والمحكم والمحيط الأعظم 285/9، ورسالتان في المعرّب 141.

(6) ينظر: الألفاظ الفارسية المعربة 17.

(7) ينظر: ص 5 من البحث.

(8) ينظر: الكتاب 433/4.

(9) ينظر: الخصائص 88.

وأما المحيء بصوت الدال، فلمعادلة أكثر الأصول العربية استعمالاً، وهو الأصل الثلاثي؛ لأنّ العربية ليس فيها أصلٌ ثنائي⁽¹⁾.

وأما الإدغام؛ فلتوافر ضابطه؛ إذ لما كانت الدال الأولى ساكنة والثانية متحركة، كان إدغامها لزاماً؛ طلباً للخفة⁽²⁾، فصارا صوتاً واحداً مشدداً.

وعلى رأي أدى شير فإنّ ما حصل مع اللفظ (بث) لا يختلف عما حصل معه على رأي أكثر العلماء سوى إبدال صوت (الباء) الخالصة بـ(الباء) الأعجمية؛ لأنّ العربية ليس فيها مثل هذا الصوت، وقد أبدلت (الباء) الخالصة منها؛ لأنّهما من مخرج واحد، وليس يفرق بينهما شيء سوى أنّ الباء العربية صوت مجهور ونظيرها الفارسي صوت مهموس⁽³⁾.

وبذا يكون ما طرأ على اللفظ الأعجمي على وفق هذين الرأيين ثلاثة أعمال هي:

إبدال بين الأصوات، وزيادة صوت، وإدغام، وهذا كلّه إصلاح له لتوافق أصواته أصوات العربية، وأصوله أصولها، وبنائه أبنيتها، ولذا نجدهم قد استعملوه في كلامهم من ذلك قوله⁽⁴⁾:

لَقَدْ عَلِمْتُ تَكَرُّهُ * ابن تيري غداة البُدْ أني هَبْرِي

2. بازيار ← بِيْزَار :

(بِيْزَار) لفظ فارسيّ معرّب، يطلق على حامل البازي، أصله: (بازيار)⁽⁵⁾، عربته العربية في صورته المذكورة أنّفاً بعد أن شدّته وهيأته ليكون ملائماً للذوق الاستعمالي للمتكلمين بها، وقد تمثّل هذا التشذيب بأمرٍ هي:

1. تقصير صوت الألف.

2. إحداث قلبٍ مكاني بين أصواته، إذ تقدّمت الباء على الزاي.

فأمّا تقصير صوت الألف؛ فالأنّ اللفظ الفارسي (بازيار) يتألف من مقطعين صوتيين، كلاهما مديد مغلق بصامت

هكذا:

/ ب - ز // ي - ر /

وهذا النوع من المقاطع مرفوض في العربية إلّا في حالات نادرة كأن تدغم قاعدته في قاعدة المقطع الذي يليه، أو مجبوه في الوقف⁽⁶⁾، وهاتان الحالتان لا تصدقان على اللفظ الفارسي؛ لذا كان لزاماً تصرّف العربية في هذا اللفظ تحلّصاً من هذا المحذور؛ إذ قصرت قمة المقطع المديد الأول، ليستحيل مقطعاً طويلاً مغلقاً هكذا:

بزيار ← / ب - ز // ي - ر /

ثم حصل قلب مكاني فيه؛ إذ قدّمت قاعدة المقطع الثاني على قاعدة المقطع الأول، هكذا:

بِيْزَار ← / ب - ي // ز - ر /

فنتج عن ذلك انشطار هذا اللفظ المعرّب إلى ثلاثة مقاطع مشهورة ومألوفة في العربية، هي: مقطع طويل مغلق،

ومقطع طويل مفتوح، ومقطع طويل مغلق، هكذا:

/ ب - ي / و / ز - ر // ن /

يزاد على هذا خضوع اللفظ الأعجمي بهذا التغيير لأبنية العربية؛ إذ أصبح بناؤه خماسياً بعد أن كان سداسياً وهو ما

لم تألفه العربية البتة⁽¹⁾، وبعدها استقر حاله في صورته الأخيرة استعمله العرب في كلامهم من ذلك قول الكمي⁽²⁾:

(1) ينظر: المصدر نفسه 82.

(2) ينظر: شرح المفصل 513/5.

(3) ينظر: الأصوات اللغوية 124.

(4) ينظر: العين 336/5، 13/8، وتهذيب اللغة 133/13.

* التكري: القائد من قواد السند، والجمع (تكاكرة)، إنما ألحقوا الهاء للعجمة، والبُدْ: هو بيت فيه أصنام وصور، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم 766/6، و285/9، ولسان العرب 92/4.

(5) ينظر: الصحاح 589/2، وفي التعريب والمعرّب 49 والمعرّب 126، ولسان العرب 57/4، ورسالتان في المعرّب 144.

(6) ينظر: المقطع الصوتي في العربية 96.

كَانَ سَوَابِقَهَا فِي الْعُبَارِ

صُقُورٌ تُعَارِضُ بَيِّنَاتِهَا

3. مُشْكٌ ← مِسْكٌ:

(مِسْكٌ) لفظ معرَّب بمعنى: الطيب، وقد عرف عند العرب بـ(المشموم)⁽³⁾، ومن الغريب أن نجد محقق كتاب المعرَّب للجوالقي الأستاذ أحمد محمد شاکر يقصر ذكر تعريب هذا اللفظ على الجوالقي فحسب⁽⁴⁾، في حين ذكره آخرون⁽⁵⁾، وتجدر الإشارة إلى أن العلماء اختلفوا في جهة نسبته وكذلك في صورته، ونحن لا يهمنَّا الجهة التي ينتسب إليها بقدر ما يهمنُّ البحث صورة هذا اللفظ قبل تعريبه.

لقد كان للعلماء في صورته قبل التعريب ثلاثة آراء لا صورتان كما أشارت إحدى الدراسات الحديثة في هذا المجال⁽⁶⁾.

الأول: ذهب إلى أنه لفظ فارسيّ معرَّب عن (مُشْكٌ)⁽⁷⁾.

الثاني: يرى أنه معرَّب عن (مِسْكٌ) من غير إشارة إلى أصله⁽⁸⁾.

الثالث: ذهب إلى أنه هندي معرَّب عن (مشكا)⁽⁹⁾.

ومن الملاحظ على هذا اللفظ أن طرق التغيير التي طالته تختلف لاختلاف صورته الأصلية، فعلى الرأي الأول يكون اللفظ قد طرأ عليه تغييران:

أحدهما: تغيير حركة الميم من ضمٍّ إلى كسر، والآخر: إبدال شينه سينا.

أما على وفق الرأي الثاني؛ فيكون اللفظ قد طرأ عليه تغييرٌ واحد هو تغيير حركة الميم فحسب، وأما على وفق الرأي الثالث، فيزداد على الأمرين الذين ذكرناهما في الرأي الأول حذف صوت الألف ليكون ما جرى عليه ثلاثة أعمالٍ.

وللوقوف على أسباب هذه التغيرات التي حدثت في لفظ (مِسْكٌ) المعرَّب فإننا سنتحدث عنها مجمعة من غير تفريق بحسب آراء العلماء المذكورة آنفاً. فأما تغيير حركة الميم من ضمٍّ إلى كسر؛ فيكمن - فيما يتَّضح - في أن الضمَّ أثقل من الكسر⁽¹⁰⁾، ولا يخفى ما يترتب على هذا من جهد عضلي يبذل في نطق الضم بنحوٍ يكون فيه أكبر من نطق الكسر، وقد علل الرازي قديماً هذا الأمر بقوله: ((أثقل الحركات الضمة؛ لأنها لا تتم إلا بضمّ الشفتين، ولا يتم ذلك إلا بعمل العضلتين الصليبتين الواصلتين إلى طرفي الشفة، وأما الكسرة، فإنه يكفي في تحصيلها العضلة الواحدة الجارية، ثمَّ الفتحة يكفي فيها عمل ضعيف لتلك العضلة، وكما دلَّت هذه المعالم التشرحية على ما ذكرناه فالتجربة تظهره أيضاً))⁽¹¹⁾.

ولم تختلف الدراسات اللغوية الحديثة عما توصلت إليه الدراسات اللغوية القديمة، بل جاءت مؤكدة لها، فهذا الدكتور إبراهيم أنيس يقول: ((على أنه حين نتساءل عن أيِّ الصوتين أيسر في النطق أو أيهما الذي يحتاج إلى جهدٍ عضلي أكبر، نجد أن الضمة هي التي تحتاج إلى جهد عضلي أكثر؛ لأنها تتكون بتحريك أقصى اللسان، في حين أن الكسرة تتكون بتحريك أدنى اللسان، وتحرك أدنى اللسان أيسر من تحريك أقصاه))⁽¹²⁾. ومن ثمَّ كان حال انفراج الشفتين مشفوعاً

(1) ينظر: العين 49/1، والخصائص 82.

(2) ينظر: ديوانه 196.

(3) ينظر: الصحاح 1608/4، ولسان العرب 487/10، وتاج العروس 332/27، وشفاء الغليل 206.

(4) ينظر: المعرَّب 373.

(5) ينظر: العين 318/5، و318/5، وتهذيب اللغة 87/10، والصحاح 1608/4، ولسان العرب 487/10، وتاج العروس 332/27، وشفاء الغليل 206.

(6) ذكر الباحث إدريس سليمان مصطفى في رسالته الموسومة (المعرَّب الصوتي في القرآن الكريم) رأيين هما: الأول والثالث، ينظر: ص 203-204.

(7) ينظر: رسالتان في المعرَّب 112، والمفصل في الألفاظ الفارسية 73، 86.

(8) ينظر: تاج العروس 332/27.

(9) ينظر: الاشتقاق والتعريب 58.

(10) ينظر: الخصائص 645، وشرح المفصل 370/5.

(11) مفاتيح الغيب 54/1.

(12) في اللهجات العربية، 85.

بخفض إحداها في نطق الكسر أيسر من حال تدويرهما وتضيقهما مشفوعاً برفعهما في نطق الضم⁽¹⁾؛ لأنَّ الخفض نزول والرفع صعود، ولا شكَّ النزول أيسر حالاً من الصعود؛ لأنَّ الجهد المبذول فيه أقل.

وأما إبدال السين من الشين، فهو إبدالٌ غير لازم لوجود صوت الشين في العربية، وما يعضد هذا أنَّ ثمة العديد من الكلمات الفارسية المعربة كان صوت الشين أحد أصولها، فقبلتها العربية من غير تغيير، نحو: (شفارج) * معرَب (بيش بارج) و(الشيص) * معرَب (شَسْت)⁽²⁾، لكننا يمكن أن نفسر ما حدث مع اللفظ المعرَب (مِسْك) بأنَّ العربية قد تعاملت معه كما تعاملت مع الألفاظ العربية؛ إذ أجازت في العديد منها وقوع الإبدال بين السين والشين من غير علة، ولذا نجدهما يتعاقبان في كلام العرب كثيرًا، قال أبو الطيب اللغوي: ((يقال: احتمسَ الديكَّان واحتمشا: إذا اقتتلا، ويقال تتسَّمْتُ منه علمًا وتتسَّمْتُ))⁽³⁾، ولعلَّ ما سوَّغ الإبدال بينهما سواءً أفي التعرِب كان ذلك أم في العربية أنَّهما متقاربان صفة وإن تباعدا مخرجًا*؛ إذ اتفقا في الهمس والرخاوة، والترقيق، والانفتاح⁽⁴⁾.

وأما حذف الألف، فعلى غير قياس، لوقوع الألف طرفًا في العربية كما الحال في الأسماء المقصورة من نحو: (فتى، وعصا، ويشرى) وهلم جرا، لكن يمكن تفسير هذا الحذف بأنَّ حركات الإعراب لا تظهر على الألف بل تقدّر، وكان الأصل ظهورها؛ لذا حذفت، ليتسنى ظهور الحركات على الحرف السابق لها، وهذا كلّه لمخالفة اللفظ الأعجمي.

وبهذا الذي حصل مع اللفظ المعرَب (مِسْك) يكون قد تنزَّل على وفق قوانين العربية بنحو أضحي لشهرته وكأنَّه عربيٌّ في سنخه شأنه بذلك شأن اللفظ المعرَب (دينار)؛ لذا ذكره القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿خِتَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ [المطففين: ٢٦]، وكثر ذكره في أشعارهم من ذلك قول امرئ القيس⁽⁵⁾:

وَتُضْحِي فَتِيْتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا نَوُومَ الضُّحَى لَمْ تَنْتَقِ عَنْ تَفْضُلِ

وقول النابغة الذبياني⁽⁶⁾:

وَلَا زَالَ رِيحَانٌ وَمِسْكِ وَعَنْبَرٌ عَلَى مُنْتَهَاهِ دِيْمَةٌ ثُمَّ هَاطِلٌ

النتائج

أفضت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها فيما يأتي:

1. تتوّع وسائل إصلاح الألفاظ المعربة لتركب قوانين العربية بين حذف، وزيادة، وإبدال، وتغيير حركة، وربما خضع اللفظ المعرَب لأكثر من عمل، شأنه شأن اللفظ العربي.
2. كشفت هذه الدراسة عن أنَّ إصلاح اللفظ لا يقتصر على العربية فحسب، بل يشمل غيرها من اللغات كالفارسية مثلاً.
3. أنَّ الألفاظ المعربة التي ذكرت في القرآن الكريم تعدُّ الأكثر اطمئنانًا واستقرارًا من بين الألفاظ المعربة الأخر من جهة أنَّها أُشربت قواعد اللغة العربية وقوانينها، واستقرت في أذهان الناس بصورتها الجديدة، فألفوها، واعتادت ألسنتهم على نطقها.

(1) ينظر: مفاتيح الغيب 55/1، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور عبد الصبور شاهين 290.

* وهو الطبق يقدّم فيه الفخاخ والسُّكْرُجَات، ينظر: لسان العرب 308/2، والألفاظ الفارسية المعربة 101.

* وهو شيء يصاد به السمك، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم 602/7، ولسان العرب 48/7، والألفاظ الفارسية المعربة 100.

(2) ينظر: رسالتان في المعرَب 171-172، والألفاظ الفارسية المعربة 100-101.

(3) الإبدال 154/2.

* مخرج الشين من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى، ومخرج السين ممَّا بين طرف اللسان وفوق الثنايا، ينظر: الكتاب 433/4.

(4) ينظر: دراسة الصوت اللغوي 320، والمدخل إلى علم أصوات العربية 192.

(5) ينظر: ديوانه 17.

(6) ينظر: ديوانه 121.

4. أبدلت العربية في الألفاظ المعرّبة أصواتاً عربية بأخرى غير عربية لتتنسّق وقوانينها، وإن كان ذلك من جهة بُعدت عمّا اعتادت عليه العربية كالمشابهة في أحوال الأصوات لا في مخرجها أو صفاتها، وربما يفسّر هذا لأجل مخالفة اللفظ الأعجمي.
5. كشفت هذه الدراسة عن وجود أصوات أو مقاطع صوتية في اللغات التي اقتضت منها العربية غير مألوفة، ما دفع المتكلمون بالعربية إلى عدم قبولها، والتعامل معها بنحوٍ يجعلها مقبولة سائغة.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإبدال، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت351هـ)، حقّقه وشرحه: عز الدين التتوخي، دمشق، 1961م.
- الاشتقاق والتعريب، لعبد القادر بن مصطفى المغربي، مطبعة الهلال، الفجالة، مصر، 1908م.
- الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، الناشر: مكتبة الانجلو المصرية، مطبعة محمد عبد الكريم حسان، (د.ت.).
- الألفاظ الفارسية المعرّبة، لأدّى شير، دار العرب للبستاني، الفجالة، القاهرة، ط2، 1987م-1988م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف، لمحمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الحباني (ت672هـ)، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 2002م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت1205هـ)، (الجزء الرابع)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي (1987م)، و(الجزء الثامن)، تحقيق: د. عبد العزيز مطر، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1994م.
- و(الجزء الحادي عشر) تحقيق: عبد الكريم العزايوي (1972م)، و(الجزء السابع والعشرين)، تحقيق: مصطفى حجازي (1993م)، (الجزء الثالث والثلاثون)، تحقيق: إبراهيم التريزي، 2000م.
- التحديد في الإتيان والتجويد، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت444هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، 2000م.
- التقريب لأصول التعريب، الطاهر الجزائري، المطبعة السلفية، مصر، (د.ت.).
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ)، (الجزء السادس)، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ومحمود فرج العقدة، و(الجزء العاشر)، تحقيق: علي حسن هلال، و(الجزء الحادي عشر)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مراجعة الأستاذ: علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، القاهرة، (د. ت.).
- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت393هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، 2006م.
- خير الكلام في التقصّي عن أغلاط العوأم، لعلي بن بالي القسطنطيني (ت992هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1983م.
- دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط6، 1976م.
- دراسة الصوت اللغوي، للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2006م.
- ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت350هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، ود. إبراهيم أنيس. (د.ت.).
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، 2000م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ط، (د.ت.).

- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط5، (د.ت).
- ديوان بشار بن برد، شرح وتكميل محمد طاهر بن عاشور، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1966م.
- ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1986م.
- رسالة أسباب حدوث الحروف، للشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا (ت428هـ)، تحقيق: محمد حسان الطيان، ويحيى مير علم، تقديم ومراجعة: د. شاکر الفخام، والأستاذ أحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د. ت).
- رسالتان في المعرب، لابن كمال والمنشي، تقديم وتحقيق: د. سليمان إبراهيم العايد جامعة أم القرى، معهد اللغة العربية، وحدة البحوث والمناهج، سلسلة دراسة في تعليم العربية (17) (د. ت).
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار عمّار، عمّان، ط3، 1996م.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007م.
- شرح المفصل للزمخشري، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت643هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
- شرح ديوان عنتر، للخطيب التبريزي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه مجيد طراد، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، 1992م.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، حقه وقدم له د. إحسان عباس، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، 1962.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت).
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م.
- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، لشهاب الدين أحمد الخفاجي، تصحيح الشيخ نصر الهوريني ومصطفى وهبي، المطبعة الوهبية، 1202هـ.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السمران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت (د.ت).
- العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، (د.ت).
- غرائب اللغة العربية، للأب رفاثيل نخلة اليسوعي، دار المشرق، ش م م، بيروت، ط4، 1986م.
- الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري (أحد أعلام القرن الرابع الهجري)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، مدينة نصر، القاهرة (د. ت).
- في التعريب والمعرب، لعبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي الأصل المصري، أبي محمد ابن أبي الوحش (ت582هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، الكويت (د. ت).
- في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مطبعة أبناء وهبة حسان، (د.ت).

- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ)، قدم له وكتب حواشيه الشيخ أبو الوفا نصر الهوريني المصري الشافعي (1291هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور عبد الصبور شاهين، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت).
- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ت).
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أحمد بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، 2007م.
- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت1683هـ)، أعده للطبع ووضع فهارسه: د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، تحقيق د. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، 1995م.
- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت458هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1996م.
- المدخل إلى علم أصوات العربية، د. غانم قدوري الحمد، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، 2002م.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، للعلامة السيوطي (ت911هـ)، شرح وتعليق محمد أبي الفضل إبراهيم وآخرين، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 2004م.
- معجم الصوتيات، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، جمهورية العراق، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، 2007م.
- المعرب الصوتي في القرآن الكريم دراسة ومعجم (رسالة ماجستير)، للطالب: إدريس سليمان مصطفى، جامعة الموصل، كلية التربية، 2006م.
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، لأبي منصور الجواليقي موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر (ت540هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب، ط2، 1969م.
- مفاتيح العلوم، للخوارزمي محمد بن أحمد بن يوسف (ت387هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1989م.
- مفاتيح الغيب، للإمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر الشهير بخطيب الري (ت604هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1981م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، 2010م.
- المقرب ومعه مثل المقرب، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي (ت699هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- المقطع الصوتي في العربية، للدكتور صباح عطوي عبود، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2014م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.